VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Bawaba**
DATE:	**18-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Drug price increase fall-out**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Sara Sauodi**

توابع زلزال زيادة أسعار الدواء

جاء قرار الحكومة بتحريك أسعار بعض الأدوية التى يقل سعرها عن 30 جنيها بنسبة قدرها 20% بمثابة قبلة الحياة للصناعة المحلية التى تأثرت كثيرا بعدم زيادة أسعار الأدوية منذ تسعينيات القرن الماضى، ما أدى إلى اختفاء بعض الأصناف من السوق نتيجة توقف شركات الأدوية عن تصنيعها بدعوى أنها تكبدها خسائر لارتفاع تكلفة تصنيعها وثبات سعرها. قرار تحريك الأسعار سبقته تكهنات كثيرة من قبل المتابعين لحركة سوق الدواء فى مصر، ويرى البعض أن شركات الأدوية مارست ضغوطا على وزارة الصحة بمنع تصنيع بعض الأصناف كى توافق على زيادة الأسعار، علما بأن الدواء هو السلعة الوحيدة فى السوق المصرية المسعرة جبريا، فيما يرى البعض الآخر أن القرار جاء لصالح المواطن الذى اضطر لشراء البدائل الأجنبية ذات الأسعار المرتفعة نتيجة غياب المنتج المحلى منخفض السعر. «البوابة» من جانبها حاورت أطراف الأزمة والفاعلين فى سوق الدواء فتباينت آراؤهم من القرار، وإن اتفقوا جميعا على أن قرار الزيادة يصب فى النهاية فى صالح المواطن وفى صالح الصناعة المحلية.

◇ سارة سعودى

قال إن ضغوط غرفة صناعة الدواء وراء الزيادة

«الحق فى الدواء»: القرار ينطبق على 6800 صنف على رأسها عقاقير السكر والضغط

قال محمود فؤاد، مدير مركز الحق فى الدواء، إن قرار مجلس الوزراء بتحريك أسعار بعض الأدوية جاء بعد ضغوط شديدة من غرفة صناعة الدواء على وزارة الصحة، بعد ارتفاع سعر الدولار، وأكد أن هناك عدة أسباب وراء ارتفاع أسعار 4000 نوع دواء واختفائها من السوق، أولها أن 70% من مكونات الدواء يتم استيرادها من الخارج، وبذلك تتأثر بأسعار الصرف، وثانيها عدم وجود سياسات دوائية واضحة تعتمد على توفير الأدوية الحيوية وفق خريطة معروفة للأمراض، تعتمد عليها الوزارة لتوجيه شركات الدواء لتصنيع الأدوية المطلوبة مع توفير امتيازات لهذه الشركات.

السبب الثالث الذى أورده فؤاد يتمثل فى عدم وجود لوائح عقابية ضد الشركات التى يثبت تواطؤها بحجة عدم وجود مكاسب فى صنف الدواء، أما السبب الرابع فهو ضرورة وجود لجان لتحريك الأسعار عندما تثبت الشركات وجود خسارة فى إنتاج الصنف وفق أسعار المواد الخام فى العالم.

وأضاف أن المركز فى انتظار القائمة النهائية الخاصة بأسعار الأدوية التى يتم استيرادها من الخارج، وأن هناك أكثر من 13 شركة أدوية أجنبية اجتمعت مع وزير الصحة، الدكتور أحمد عماد، للاتفاق على أنواع الأدوية التى ستتم زيادة أسعارها وحجم زيادتها، وأوضح مدير مركز الحق فى الدواء أن وزارة الصحة هى المسئولة فى تلك الأزمة، لأنها المفوضة بحماية صحة المصريين بحكم الدستور، ويجب أن تشن إدارة للتنبؤ بالأزمات، لأن عملية تصنيع الدواء من استيراد المادة الخام وتحليلها وتصنيعها وذهابها لشركات التوزيع إلى وصولها للمستهلك عملية تستغرق حوالى أربعة شهور، إذن يمكنها التنبؤ بالأزمة قبل أن تحدث.

وأكد فؤاد أن هناك 4 آلاف نوع دواء أعلن عن نقصانها، منها حوالى 180 صنفًا لها أهمية كبيرة، واحد إلى 10 جنيهات تشمل نحو 3525 صنفا أغلبها تخص الشركة القابضة للأدوية، والثانية من 10 إلى 20 جنيها وتشمل نحو 4500 صنف بينها أدوية السكر والضغط والقلب والكلى، والشريحة الثالثة من 20 إلى 30 جنيها وتشمل 3742 صنف بينها أدوية الجهاز الهضمى والتنفسى والدورى.

وأشار مدير مركز الحق فى الدواء إلى أن هناك حلا لتلك الأزمة يتمثل فى عدة خطوات، مثل تطبيق قانون التأمين الصحى لأنه سيجعل معضلة الاسم العلمى، مما سيؤدى لدخول جميع شركات الأدوية المنافسة سواء مصرية أو أجنبية، مما سيؤدى لانخفاض الأسعار، وضرورة ظهور قانون هيئة الدواء العليا، بعد إعادة صياغته لأنه سينظم الصناعة ويعدل أوضاعها، ويظهر السوق من الدخلاء والاحتكارات.

ودعا فؤاد لتطوير الشركات العامة الـ11 وإعادة هيكلتها، وتوفير كوادر بشرية ذات كفاءات عالية، ووضع خطط استثمارية لها، مع ضرورة قيام الحكومة بدفع ديونها لهذه الشركات، وتبلغ مليار جنيه لصالح الشركة المصرية لتجارة الأدوية، حتى يستطيع هذا القطاع المنافسة لأنه ينتج حوالى 1650 صنفًا، 765 منها تحت 10 جنيهات، مع ضرورة رفع أسعار هذا القطاع لأدوية أقل من خمسة جنيهات، وهى نحو 500 صنف، حيث تؤدى لخسارة سنوية بـ180 مليون جنيه، لأن هذا القطاع له مسئولية اجتماعية محددة، كما أن هذه الشركات الـ11 مملوكة للشعب، وانخفض دورها الآن، وأصبحت تشكل نحو 7% من إجمالى السوق، وأخيرا طالب فؤاد بإعادة الاعتماد على الهيئات جديدة لتسعير الأدوية، ولكن وفق أسس علمية واضحة.

انتقادات لقرار الحكومة برفع أسعار الدواء

وتشكل خطورة على الصحة، وهو عدد كبير جدًا، وتعتبر أصنافا مثل حقن Ante RH لمرحلة الولادة لحماية المرأة من تكوين أجسام مضادة ناقصة فى السوق، وتباع الآن فى العيادات الخاصة بالولادة بأربعة أضعاف ثمنها، رغم أنها تأتى استيراد لشركة، وتستغل مراكز الولادة هذا الأمر بفرض أسعار الحقن على المريض، بالإضافة إلى حقن فاكتور 8 وفاكتور 9 والفاكتور الأحمر والأمريكى والكورى الخاص بمرضى سيولة الدم، وأيضا حقن الصبغات وحقن الهرمونات للسيدات، وسائل منع الحمل، وهو أمر خطير جدًا، وأدوية الأورام، خاصة أورام الكبد والثدى والدم، وأدوية الجلطات حدثت بها انفراجة ولكنها عادت للاختفاء مرة أخرى، وأخيرًا قطرات عين مهمة وأدوية للأطفال.

وذكر أن قرار الحكومة سيرفع أسعار أكثر من 6800 صنف دواء بالأسواق وهى سابقة لم تحدث منذ عرفت مصر صناعة الدواء 1934»، موضحًا: «إذ كانت مصر مسجل لديها نحو 18 ألف مستحضر دوائى بعد أن منهم أكثر من 8500 صنف تحت 30 جنيها أى أكثر من 72% من إجمالى الأصناف المسجلة رسميا».

وأوضح «فؤاد» أن الشريحة الأولى من جنيه

الحق فى الدواء : هناك 4 آلاف نوع دواء أعلن عن نقصانها منها حوالى 180 صنفًا لها أهمية كبيرة، وغيابها خطر على صحة المواطنين.

فؤاد

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

تفعيل منظومة «الباركود»

وزير الصحة: قضينا نهائيا على ظاهرة «الأدوية المختفية»

عماد

قال الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، إن مشكلة اختفاء بعض الأدوية ستنتهى تماما بعد قرار تحريك أسعار بعض الأدوية، وأضاف: «هناك متابعة صارمة، ولن نسمح بأى زيادة عن النسبة المقررة، وسنغلق جميع المنشآت التى ستخالف». منوها إلى أن نسبة الـ(20٪) تمثل الحد الأدنى لإمكانية الزيادة، معتبرا بأن بعض الشركات الأجنبية أغلق أبوابه فى مصر بسبب صعوبة المنافسة.

وقال الوزير إنه تم تفعيل القرار ابتداء من أمس الأول، وسيتم توفير الأدوية بكميات وفيرة تفى باحتياجات السوق المصرية، والشركة التى لن توفر الدواء سيتم إلغاء تسجيلها، وأن جميع الشركات مطالبة بختم الأدوية بباركود لإمكانية تتبع الدواء والغش الدوائى لأول مرة فى السوق المصرية. موضحا أنه تم الاتفاق بين وزارات الصحة والتموين والإنتاج الحربى على توفير الأجهزة لشركات الدواء التى ستفعل منظومة الباركود على الأدوية لمنع الغش التجارى.

ونوه عماد الدين إلى أن هناك ما يقرب من 4 آلاف مستحضر دوائى غير متوفر فى السوق المحلية من بين 12 ألف صنف يتم تصنيعها محليا، لافتا إلى أن سبب نقص الدواء هو أن الشركات لم تعد تنتجها لأن التكلفة أصبحت أعلى من السعر الذى سيتم تداوله، وأن البديل أمام المريض كان شراء الأدوية الأجنبية.

وأكد الوزير أن الأدوية المحلية المختفية من السوق سعرها يتراوح بين جنيه إلى 30 جنيها، منوها أنه تم عرض الأمر خلال اجتماع الحكومة لتوفير الدواء للمريض، وتمت الموافقة على زيادة أسعار هذه الأدوية المختفية بنسبة 20٪ فقط من سعرها كى يمكن توفير الأدوية للمريض.

«عماد الدين»: مشكلة اختفاء بعض الأدوية ستنتهى تماما بعد قرار تحريك أسعار بعض الأدوية

النقابة تطالب بزيادة هامش الربح

«الصيادلة»: محاولة صادقة لإنقاذ الصناعة المحلية

عبيد

قال الدكتور محيى الدين عبيد، نقيب الصيادلة، إن أزمة نواقص الأدوية مصطنعة من غرفة صناعة الدواء، للضغط على الحكومة للموافقة على رفع الأسعار، مشيرا إلى أنه توجد أزمة فى نواقص الأدوية بالفعل، ولكن ليس بالشكل الذى يتم الإعلان عنه، محملا القائمين على غرفة صناعة الدواء المسئولية عن عدم وضع رؤية وطنية للنهوض بصناعه الدواء.

وقال الدكتور أحمد أبو دومة، عضو مجلس نقابة الصيادلة والمتحدث الإعلامى باسم النقابة: إن قرار زيادة أسعار بعض الأدوية يصب فى مصلحة المريض الذى عانى فى الفترة الأخيرة من عدم توافر هذه الأدوية منخفضة السعر، واضطر إلى شراء بدائلها المستوردة ذات السعر المرتفع، معتبرا القرار بمثابة محاولة صادقة لإنقاذ صناعة الدواء التى كادت أن تتوقف بسبب الخسائر التى ترتبت على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية.

وشدد أبو دومة على أن الصيادلة مصر ينتظرون من وزارة الصحة والإدارة المركزية للشئون الصيدلة إلزام شركات الأدوية التى زادت سعرها بتنفيذ القرار الوزارى رقم 499 الذى ربط زيادة سعر الدواء بزيادة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى، وتابع المجتمع الصيدلى وهى القلب منه نقابة الصيادلة لن يقبل أى مبرر للتلكؤ فى تنفيذ هذا القرار من جانب الشركات.

واعتبر المتحدث باسم الصيادلة أن تنفيذ هذا القرار بمثابة رفع الظلم الذى يتعرض له ما يقرب من 70 ألف صيدلية منتشرة فى كل أرجاء مصر، منوها إلى أن هامش ربح الصيدلى الذى تقدمه له الشركات منذ سنوات طويلة لم يزد رغم ازدياد الأعباء الواقعة على الصيدليات فى ظل ارتفاع الإيجارات والمرتبات والمرافق المختلفة.

«أبو دومة»: قرار زيادة أسعار بعض الأدوية يصب فى مصلحة المريض الذى عانى فى الفترة الأخيرة من عدم توافر هذه الأدوية منخفضة السعر

خسائر «القابضة» بلغت 180 مليون جنيه سنويًا

«العزبى»: الزيادة هدفها توفير الدواء للمريض

العزبى

◆ سارة سعودى

قال الدكتور أحمد العزبى، رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات، إن الهدف من تحريك أسعار بعض الأدوية هو توفيرها للمريض، بعد أن أدى ارتفاع تكلفة المكونات إلى توقف شركات الأدوية عن التصنيع بكميات تلبى احتياجات السوق، موضحا أن تحريك الأسعار تم بنسبة بسيطة تتوافق مع إمكانيات المرضى، وأن الزيادة ستطال 60٪ من احتياجات المريض، مشيرا إلى أن الزيادة فى السعر أقل بكثير من طموح شركات الأدوية.

لمزيد من التفسير، قال العزبى أن سوق الدواء المصرى تعانى حالة من الانهيار منذ تسعينيات القرن الماضى، لافتا إلى إن الدواء هو السلعة الوحيدة فى مصر المسعرة جبريا ودون دعم من الدولة، وأن شريحة الأدوية التى تمت المطالبة بزيادة أسعارها -الأقل من 30 جنيها- مسعرة منذ التسعينيات، موضحا أن سعر صرف الدولار فى ذلك الوقت كان يساوى 3 جنيهات، مشيرا إلى أن سعر التكلفة يزيد يوما بعد يوم، وما زال السعر ثابتا منذ ذلك الوقت، مما نتج عنه عبء كبير على الشركات المنتجة للأدوية ولم تعد قادرة على تحمل الخسائر، مما اضطرها لتقليل الكميات التى تنتجها من الأدوية أو تتوقف نهائيا عن إنتاجها، وأصبحت نسبة النواقص من الأدوية فى تزايد مستمر، وذلك ليس فى مصلحة المريض.

واستطرد العزبى، أن الزيادات جاءت بهدف تقليل خسائر الشركة القابضة للأدوية التابعة لقطاع الأعمال العام، والتى يندرج نصف أدويتها ضمن تلك الشريحة، وتعدت هذه الخسائر 180 مليون جنيه سنويا، بسبب التسعير الجبرى للأدوية، وعدم تحريكها بما يلائم ارتفاع سعر صرف الدولار، موضحا أن نحو 70٪ من أصناف الدواء تدخل فيها مكونات أجنبية تعتمد على الدولار.

«العزبى»: سوق الدواء المصرى تعانى حالة من الانهيار منذ تسعينيات القرن الماضى، والدواء هو السلعة الوحيدة فى مصر المسعرة جبريا ودون دعم

«البوابة» تنشر أبرز الأدوية المقررة زيادة أسعارها

اسم الدواء	سعره بالجنيه
زينكس نقط أطفال وكبار	3.25
ديتترا	6.00
السرنجات 3 سم كيار وأطفال	.75
السرنجات5 سم كيار	1.00
ماء الحقن وماء الاذنية	.75
ديتروسين أفراحى 600	14.00
بريدجو لوشن	14.00
أوتريفين كيار	5.00
أوتريفين أطفال	4.50
أوتريفين سالين	3.00
الدوميتازين ليوس (مصر)	3.50
كلوميفرت	8.50
لاستين فيال	7.00
سوكوسيريل 6 أمبولات	198

اسم الدواء	سعره بالجنيه
زنك أوتيف كريم	16
يوناسين 375 فيال	10.50
يوناسين 750 فيال	15.00
يوناسين 1500	21.25
أوتريفين بخاخ	6.00
فلوب شراب	4.00
بيوديازيز كيسول	42
دكسالون أفراحى	4.00
بيبيتاك 1 و2 و3 وفى سى	56
بيبيتاك برماتيور 90 بيبيتاك إف	65
هيرو نيبى 1 و2	62.5
سيبتازول أفراحى	4.00
سيتريم أفراحى	4.00
سيربروفورت شراب	12

اسم الدواء	سعره بالجنيه
نورالتل كريم	26
سولفين أفراحى	7
أندوميتازين ليوس العربية	7
التيرجيل شراب	4
أندوسيد ليوس	7
روتاسى	6.5
براكسيلان 60	3
دوسبارين	10
دراميتكس	6
ديبون	7
سيربروفورت	12
فورتكوترين	15
دوكسيبرازول 60	48.5
دوكسيبرازول 30	29.5

اسم الدواء	سعره بالجنيه
ميبو مرهم صغير	22
ميبو مرهم وسط	35
ميبو مرهم كبير	65
توسير كريم	32.95
إيباجلو 20 جراما كريم	28
أوميجا فيت 500	25
أوكاربون أفراحى	18
الكوتلايسين والكولميدرتين	50
ستريم أفراحى العلبة	80
فيروبيلا مكمل غذائى	69
أرتاميل 1 و2	59
فوار فروت 60 كيسا بقه	20
لين بريمافيتا 1 و2 بقه	54.5
لاكتيول فون كيسول وأقراص	18

اسم الدواء	سعره بالجنيه
بيبيتاك 1 و2 و3 وفى سى	56
بيبيتاك 1 و2 فى وفى فوليو بعبو	60
فاراميرو	45
فالديكير حافونة	12.75
أوراميرتان مضمضة	5.95
فاركودارون	21
هاى فورت كريم	21.75
هاى بالتين بلس كريم	15
كاردبو ميب أفراحى	21
فينوسين كريم	35
سالبين	6.75
سالبين	9.75
سالبين	13.75
أميوجارد أكياس 14 كيس	55

اسم الدواء	سعره بالجنيه
أميوجارد أكياس 7 أكياس	30
بيوريان كريم	17.75
إكسلوتون أقراحى	10.5
ميلدين كريم	16
أوراماكس سيراى بلقم	22.75
فاستر جيل	12.75
سوليكورتيف دكن	8
هيمالتك شراب	15
نو ديبرين أقراحى	18
نو ديبرين الاريحين	35.25
سيرالايد أقراحى	29
متيوتريكسات فيال شركة تكلو	19
أولفنت شراب	5.5